الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/361
10 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة لتعمير جيبوتي وتنميتها

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١	٢
ثانيا	- الأحوال العامة	٢ - ١٢	٢
ثالثا	- الحالة الراهنة	١٣-٢١	٤
رابعا	- القضايا الرئيسية	٢٢-٢٥	٦
خامسا	- دور الأمم المتحدة	٢٦-٣٦	٦
سادسا	- النتائج	٣٧-٤٥	١٠

* A/53/150.

98-26523 161098 161098

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرارات الجمعية العامة ١٩٨/٤٨ و ٥٨/٥٠ (واو) و ٣٠/٥١ (هاء) و ١٦٩/٥٢ (كاف) بشأن تقديم المساعدة لتعمير جيبوتي وتنميتها. ويوفر التقرير عرضا موجزا للتقدم المحرز في تنفيذ آخر قرار مها.

ثانيا - الأحوال العامة

٢ - تغطي جيبوتي مساحة تبلغ ٠٠٠ ٢٣ كم مربع وتتميز بمناخ جاف وإمكانيات مائية وزراعية محدودة للغاية. ويشكل تردي البيئة الخطر الرئيسي على التنمية. غير أن هذا البلد يحظى بموقع استراتيجي في القرن الأفريقي عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندي. وله خط ساحلي يبلغ طوله ٣٧٠ كيلومترا كما له حدود مشتركة مع إريتريا في الشمال وإثيوبيا في الغرب والجنوب والصومال في الجنوب الشرقي. وجيبوتي هي المدخل التجاري الطبيعي لإثيوبيا، التي تشكل سوقا يقطنه ٥٠ مليون نسمة.

٣ - وينتسب غالبية أهالي جيبوتي إلى قبائل من أصل عفري وصومالي؛ ومجموعات أخرى من العرب اليمنيين ومن الرعايا الفرنسيين. وقد قدر عدد سكان البلد بـ ٠٠٠ ٦٢٠ نسمة في عام ١٩٩٦. والسكان في معظمهم حضريون ويتركزون في العاصمة. ويقدر معدل النمو الطبيعي السنوي بنسبة ٣,١ في المائة، لكن المعدل الفعلي لنمو السكان طيلة العقد الماضي بلغ ٥ في المائة. وفضلا عن ذلك يوجد عدد كبير من اللاجئين من البلدان المجاورة، مما فرض ضغطا شديدا على الموارد الضئيلة المتاحة. أما مجموع عدد اللاجئين والنازحين فغير معروف ولكن تتراوح التقديرات من ٠٠٠ ١٠٠ إلى ٠٠٠ ١٥٠.

٤ - وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧[1]، تأتي جيبوتي في المركز ١٦٢ من بين البلدان المستعرضة البالغ عددها ١٧٥. كذلك تتسم الحالة الاجتماعية الاجمالية للبلد بعدم الاستقرار بسبب محدودية النظام التعليمي والتدريبي، وعدم كفاية المرافق الصحية، ومحدودية الموارد الطبيعية. ولا يزيد معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة عن ٤٥,٥ في المائة ، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هو من أدنى المعدلات في العالم (٤٨ سنة). وتضطلع المرأة بدور فعال في اقتصاد جيبوتي وتشكل نسبة ٣٢ في المائة من القوة العاملة.

٥ - ووفقا للبيانات المتاحة تقدم أكثر من ٥٠ في المائة من الخدمات الصحية الجيبوتية إلى الأجانب (المهاجرون، واللاجئون، والنازحون وغيرهم) الذين يجذبهم القرب وجودة مستشفيات جيبوتي ومراكزها الصحية، والذين لا ينعمون بالاستقرار من جراء المنازعات التي جرت مؤخرا في القرن الأفريقي. إلا أن النظام الصحي مجاني للجميع، ومع ازدياد أعداد المستفيدين لم يعد يستطيع توفير الخدمات الكافية لجميع

السكان. وفضلا عن ذلك، ألحقت المنازعات المسلحة الدائرة في شمال البلاد أضرارا مادية بالهياكل الأساسية الصحية.

٦ - ويتم توفير التعليم الابتدائي حاليا عن طريق شبكة مكونة من ٦٤ مدرسة حكومية وتسعة مدارس خاصة. وتتراوح نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المدارس الابتدائية من ٣٤ إلى ٤٣ تلميذا للمعلم الواحد، في المناطق الريفية، وتبلغ هذه النسبة نحو ٤٦ في المدينة. ويتراوح عدد التلاميذ في الصفوف من ٣٥ إلى ٨١ تلميذا للصف الواحد، ونحو ٦٥ في المتوسط. وتضطر بعض المدارس التي لديها أعداد كبيرة من التلاميذ إلى العمل بنظام النوبة المزدوجة، وهي ممارسة قد يتعين الاستمرار فيها إذا تعذر تلبية الطلب المتزايد على التعليم الحكومي بزيادة الاستثمار في بناء المزيد من المدارس. وقد أغلقت المدارس في بعض المناطق بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية والمعلمين.

٧ - وترتبط حالة العمالة ارتباطا وثيقا بالقطاع التعليمي. وهناك ما يزيد على ٠٠٠ ٤ شاب كل عام يعجزون عن الحصول على التعليم الثانوي العام أو على أي نوع من التدريب المهني. وهم يصلون إلى سوق العمل دون حيازتهم لمؤهلات. ويتوقع أن يزيد هذا العدد في غضون السنوات القليلة المقبلة، لا سيما في العاصمة. وفي المناطق الريفية، يؤدي النقص في المراعي والأراضي الخصبة إلى كبح التنمية، كما يشكل ذلك سببا للهجرة الداخلية نحو العاصمة.

٨ - ولدى جيبوتي اقتصاد مزدوج يتميز بقطاع هام غير رسمي موجه نحو خدمة ذوي القوة الشرائية المنخفضة، وباقتصاد حديث قائم على الهياكل الأساسية للميناء والمطار، ويخدم سكانا لديهم قوة شرائية مرتفعة تعتمد إلى حد شبه كلي على الواردات.

٩ - ويقدر أن أكثر من ٨٠ في المائة من المؤسسات التجارية الجيبوتية تعمل ضمن القطاعين غير الرسمي والشبيه بغير الرسمي، ومن بينها عدد كبير من مؤسسات صغيرة غير رسمية تؤدي دورا رئيسيا في اقتصاد البلد. وربما تستطيع المرأة أن تؤدي دورا اقتصاديا متزايدا لو زادت إمكانية حصولها على تمويل محدود.

١٠ - ونظرا لافتقار جيبوتي إلى موارد طبيعية ذات شأن، فإن اقتصادها يقوم على قطاع الخدمات، الذي أنتج نحو ٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام ١٩٩٧. ولا يزال القطاعان الزراعي والصناعي صغيرين جدا (يسهمان على التوالي بنسبة ٣ في المائة و ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وتتمتع جيبوتي بميزة نسبية في المنطقة بفضل هيكلها الأساسي الخاص بالنقل (الميناء، والمطار، والطرق، والسكة الحديدية)، ومؤسساتها المصرفية، ومرافقها للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتتمتع جيبوتي بواحد من أفضل النظم الاقتصادية تحررا في أفريقيا. ويمكن تحويل عملتها بحرية ولا توجد قيود على حركة رأس المال.

١١ - وقد أخذت المؤشرات الاقتصادية لجيبوتي في الهبوط في السنوات القليلة الماضية، وأدى النزاع المسلح في الشمال وفي الشمالي الغربي إلى توقف معظم المشاريع الإنمائية في البلد إلى حد مؤلم وعجلت الأحوال الاجتماعية والسياسية غير المستقرة في إثيوبيا والصومال بتردي الاقتصاد في جيبوتي. ففي حين أحرز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا قدره ٤ في المائة في المتوسط على مدى الفترة ١٩٩١-١٩٨٨، فإن هذا الاتجاه المخفض منذ ذلك الحين ليصل إلى ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. وحصل انكماش فعلي في نصيب الفرد من الدخل القومي إذ انخفض بنحو ٢٠ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية.

١٢ - وفي عام ١٩٩٥ بلغت نسبة العجز في ميزانية الحكومة زهاء ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام ١٩٩٧ بلغت قيمة الفاتورة غير المدفوعة للموردين المحليين ١٥٢ مليون دولار. وحقق الميزان التجاري رقما سالبا وبلغت نسبة العجز فيه في عام ١٩٩٥ حوالي ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ واتجهت الحكومة إلى استخدام احتياطياتها قبل أن تتوقف عن دفع ديونها، مما أدى إلى تراكم المتأخرات عليها. وواجه قطاع المؤسسات العامة مشكلة سيولة خطيرة، ضاعف منها مساهمته في الميزانية الحكومية؛ حيث تدين الحكومة لهذا القطاع بمبلغ ٨٧ مليون دولار. ومنذ عام ١٩٩٥ تفاقمت الحالة إذ اتجهت المتأخرات إلى المساس بأجور موظفي الخدمة المدنية، وباتت الأموال الأجنبية نادرة، وتعذر الحصول على قروض من المؤسسات العامة.

ثالثا - الحالة الراهنة

١٣ - أفضت العملية الديمقراطية التي بدأت في جيبوتي بعد توقيع اتفاق السلام مع المتمردين، إلى قيام نظام سياسي جديد تنافست في إطاره عدة أحزاب للفوز في الانتخابات. وأسفرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام ١٩٩٧ عن تمثيل حركة المتمردين السابقة في البرلمان الوطني وجرى تشكيل حكومة اتحاد وطني.

١٤ - وأسفر النزاع الحدودي الذي نشب مؤخرا بين إثيوبيا وإريتريا عن تحول جميع الشحنات الإثيوبية تقريبا من مينائي مصوع وعصب (في إريتريا) واتجاهها إلى جيبوتي. وأدت هذه الزيادة المفاجئة في حركة الواردات الإثيوبية عبر جيبوتي، إلى وضع حمل ثقيل على ميناء جيبوتي والهياكل الأساسية المرتبطة به. ولذلك بات مطلوبا من جيبوتي مواجهة هذا التحدي ومحاولة الاستفادة منه، وهما أمران يستدعيان استثمارات وبناء للقدرات.

١٥ - وعلى المستوى الاجتماعي، شهدت الأحوال المعيشية التي تعاني بالفعل من انخفاض القوة الشرائية، مزيدا من التدهور خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ نتيجة لتأخر دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وارتفاع مستوى عجز الميزانية. وأسهمت عناصر أخرى أيضا في إعاقة التقدم الاجتماعي، مثل انخفاض مستوى الأحوال الصحية والخدمات التعليمية وجود قوة عاملة ذات مؤهلات محدودة.

١٦ - وبمساعدة من فرنسا والاتحاد الأوروبي، بدأت جيبوتي برنامجا لتسريح القوات. ومن جملة عدد المطلوب تسريحهم وهو ١٨ ٠٠٠ جندي، منح ثلثاهم تقريبا حوافز مالية لتشجيعهم على ترك الجيش. ومع ذلك يواجه المسرحون صعوبات في الحصول على وظائف بسبب مؤهلاتهم المحدودة وحالة الاقتصاد. واستهدفت بعض البرامج الإنمائية أنشطة مدرة للدخل من أجل استيعاب هؤلاء المسرحين.

١٧ - وشهد عاما ١٩٩٧ و ١٩٩٨، انقطاعا متكررا في التيار الكهربائي أعاق نمو الخدمات وتسبب في انخفاض كبير في إنتاجية القوة العاملة. ويجري حاليا التزويد بالكهرباء لمدة خمس ساعات يوميا، في حين يعمل مرفق إنتاج الطاقة الكهربائية في حدود ١٠ إلى ٢٠ في المائة فقط من طاقته.

١٨ - ولا تزال جيبوتي تواجه التزامات مالية تتجاوز قدراتها إلى حد كبير، وتتجه مصادر التمويل، الداخلية والخارجية على السواء إلى الانكماش. وتناقصت المساعدة الإنمائية واتجه عدد الأفراد العسكريين الفرنسيين إلى الانخفاض (وهم يمثلون المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة تقريبا).

١٩ - وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة العجز في الميزانية ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل هذه النسبة تحسنا طفيفا مقارنة بالسنوات السابقة ويعزى إلى الزيادة الحاصلة في التجارة العابرة لجيبوتي بسبب المشاكل الناشبة مؤخرا بين إثيوبيا وإريتريا. وهي أيضا ناجمة عن انخفاض الإنفاق والاستثمار الحكوميين الذي جاء نتيجة لتنفيذ اتفاق المؤزارة لعام ١٩٩٦/١٩٩٧ الموقع مع صندوق النقد الدولي.

٢٠ - ويتوخى اتفاق المؤزارة خفض الإنفاق الحكومي وتثبيت السياسة المالية وتنفيذ إجراءات للمراقبة المالية وزيادة الجهود المبذولة لتحسين إدارة الاقتصاد. غير أن تنفيذ الاتفاق واجه قيودا خطيرة أهمها انخفاض الأموال اللازمة لتسريح الجنود الذين جرى تجنيدهم أثناء الحرب الأهلية. وأسفرت المائدة المستديرة للمانحين التي اجتمعت في أيار/ مايو ١٩٩٨ عن تخفيف جزئي لهذا العبء: حيث وافقت فرنسا والاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدة في عملية تسريح القوات. وبناء عليه، بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للتوصل إلى اتفاق للتكيف الهيكلي، يجري تمويله من مرفق التكيف الهيكلي المعزز. ويحظى برنامج صندوق النقد الدولي بمساندة من برنامج يموله البنك الدولي يتضمن إجراء إصلاحات مؤسسية، وتوطيد قطاع المؤسسات العامة، وتحقيق الاستقرار المالي، وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج.

٢١ - وبلغت نسبة ملوحة مصادر المياه درجة عالية في مدينة جيبوتي، حيث يقيم ٦٥ في المائة من السكان، وفي بعض المناطق الساحلية. ويشير أحد التقارير المعدة مؤخرا إلى إمكانية توقع حدوث عجز مفاجئ في المياه الصالحة للشرب المتاحة لسكان مدينة جيبوتي حوالي عام ٢٠٠٠. ومن ناحية أخرى يتفشى فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وبعض الأمراض الأخرى مثل الدرن، كما أدت الفيضانات الكبيرة التي حدثت في العام الماضي إلى انتشار وبائي الملاريا والكوليرا.

رابعا - القضايا الرئيسية

٢٢ - لا تزال عمليات التعمير والتنمية تنجز بمستويات متواضعة منذ توقيع اتفاق السلام الذي أنهى الصراع المدني. ولا تزال مسألة إعادة إدماج الجنود المسرحين اجتماعيا وتوفير الوظائف لهم تشكل أولوية في جيبوتي. كذلك، لا تزال الهياكل الاجتماعية الأساسية كالمستشفيات والصيدليات والمدارس ومصادر المياه في حاجة إلى إصلاح حتى يمكن إعادة توطين المشردين. ولابد من مباشرة أنشطة إنمائية لدعم قطاع الرعاية الصحية الأولية والمدارس الابتدائية وتوليد الدخل. وتتسم المشاكل البيئية المتصلة بالتصحر ونقص الطاقة بخطورتها الشديدة. وقد تفاقمت حدة هذه المشاكل من جراء انتشار الفقر في المناطق الريفية والحضرية باعتباره سببا ونتيجة لتردي الأحوال البيئية.

٢٣ - وما برحت الحكومة تواجه عجزا خطيرا في السيولة النقدية. وتحتل مسألة استئناف المناقشات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض للتكيف الهيكلي مرتبة الأولوية الأولى. وفي أعقاب اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف، في أيار/ مايو ١٩٩٧، قدمت فرنسا حصتها في برنامج تسريح القوات، وبدأ الاتحاد الأوروبي توا صرف الأموال المقدمة منه. وتجري حاليا مناقشات بشأن تقديم باقي الأموال المطلوبة.

٢٤ - إن التوصل إلى تسوية سريعة للصراع الحالي بين إريتريا وإثيوبيا مهم بالنسبة لجيبوتي. فقد يؤدي الصراع المطول إلى تدفق مزيد من اللاجئين إليها مما يترك أثرا سلبيا على اقتصادها، ويزيد الضغوط على الهياكل الأساسية التي تعاني بالفعل من وجود اللاجئين الإثيوبيين والصوماليين. علاوة على ذلك، يشكل المتضررون من الجفاف ملمحا دائما في الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جيبوتي.

٢٥ - وقد أثرت تخفيضات الميزانية تأثيرا خطيرا على قطاعات التعليم والصحة والقطاعات الاجتماعية. ويعاني النظام التعليمي في جيبوتي حاليا من ضغوط ناجمة عن ضرورة مواجهة تحديات نمو معدلات البطالة، وتزايد مطالب الأجيال الجديدة، والتدفقات الكبيرة للاجئين. وتؤثر معدلات التسرب العالية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية تأثيرا سلبيا أيضا على إمكانيات تشغيل الشباب في جيبوتي. فالتدريب التقني والمهني محدود إلى أقصى حد، وثمة حاجة إلى أفكار جديدة تتعلق بالسياسات في مجالي التعليم والتوظيف. وتتلقى جيبوتي دعما تقنيا وماليا من البنك الدولي عن طريق "الصندوق الاجتماعي" وهو آلية تهدف إلى مواجهة الآثار الاجتماعية المترتبة على عمليات التكيف الهيكلي وإلى تخفيف حدة الفقر.

خامسا - دور الأمم المتحدة

٢٦ - يوجد ثمة تعاون وثيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وزيادة في التركيز على التنمية الاجتماعية. وقد جرى مؤخرا تكثيف الجهود الرامية إلى تحديد استراتيجية مشتركة بشأن مسائل البرمجة تستند إلى أولويات التنمية في البلد. وتركز حاليا الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جيبوتي على قضايا الصحة، والأمن الغذائي، والإصلاح والتعمير، والبيئة، وبناء القدرة، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وشؤون الحكم، ومراعاة الفوارق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية، وإدماج المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في عملية التنمية.

٢٧ - وبعد مرور ثلاثة أشهر على اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٨/٥٠ واو في نهاية عام ١٩٩٥، قام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة رسمية لجيبوتي لكي يواصل مع السلطات الوطنية ومجتمع المانحين بحث احتياجات البلد في مجالي التعمير والإصلاح. ونتيجة لذلك، خصص البرنامج الإنمائي مبلغ ١,٥ مليون دولار تقريبا لبرنامج يلبي هذه الاحتياجات. ويهدف البرنامج إلى وضع إطار للعمل في المستقبل، وإلى تعزيز القدرة الوطنية على توضيح أعمال التعمير والإصلاح الوطنيين وإدارتها. كما ستمول مشاريع رائدة صغيرة ذات فائدة مباشرة للمجتمعات المحلية، وقد تمت الموافقة منذ نهاية عام ١٩٩٧ على ثلاثة برامج ممولة من البرنامج الإنمائي بشأن شؤون الحكم واللامركزية، ومراعاة الفوارق بين الجنسين في التنمية وتطوير المنظمات غير الحكومية. وتركز هذه البرامج على القضاء على الفقر على مستوى القاعدة الشعبية، مع التشديد على التنمية القائمة على المشاركة، والقروض الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل.

٢٨ - ولا يزال العنصر الرئيسي في برنامج التكيف الهيكلي لجيبوتي يتمثل في عملية التسريح التي لم تستكمل بعد. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بتوفير الدعم المالي اللازم لتعزيز قدرة لجنة التسريح الوطنية على تنفيذ البرنامج. وعملية التسريح جارية مع إتمام تسريح ما يزيد على ٦٠٠ ٢ جندي منذ مطلع عام ١٩٩٧. كما يقوم البنك الدولي بتمويل برنامج المساعدة التقنية الذي يهدف إلى ملازمة عملية الاستقرار المالي. ويتألف البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسية، تشمل إصلاح المؤسسات العامة وخصخصتها، وإجراء إصلاحات مؤسسية، والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع.

٢٩ - وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ لاجئ إثيوبي من مخيمات اللاجئين في جيبوتي إلى وطنهم؛ وفي منتصف عام ١٩٩٥ تمت إعادة عدد آخر من اللاجئين الحضريين يبلغ ٠٠٠ ١٥ شخص إلى إثيوبيا. وثمة دلائل تشير إلى أن معظم أهالي جيبوتي الذين فروا من الحرب الأهلية والبالغ عددهم ٠٠٠ ١٨ شخص قد عادوا تلقائيا، ولو أنه يقدر أن عددا يتراوح من ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ٦ لاجئ جيبوتي لا يزال في إثيوبيا. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، كان عدد اللاجئين الإثيوبيين في مخيمات جيبوتي يبلغ ٠٥٦ ١ لاجئا، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٢١ لاجئ صومالي. وقد أدت المشاكل السياسية والأمنية المتقلبة، خاصة عدم إزالة نحو ٠٠٠ ٤٤٠ من الألغام الأرضية في مناطق منشأ اللاجئين الصوماليين في شمال غرب الصومال إلى عرقلة القيام حتى الآن بأي عمل فعال لإعادة اللاجئين الصوماليين إلى وطنهم.

٣٠ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعداته إلى المدارس والمستشفيات ودور الأيتام في المقاطعات الريفية التي تأثرت تأثيرا مباشرا بالحرب ويعمل حاليا مع المنظمات غير الحكومية للمساعدة في توفير الغذاء لنحو ٠٠٠ ٢ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في المستوصفات، وقدمت المساعدة لما يزيد على ٠٠٠ ٤ طفل من خلال برنامج توفير الأغذية في المدارس الذي اضطلع به برنامج الأغذية العالمي في السنوات الأربع الماضية. وتنبغي الملاحظة بأن نسبة الفتيات في المدارس قد زادت إلى ٤٢ في المائة من مجموع الملتحقين، ويهدف وزير التعليم إلى بلوغ نسبة ٥٠ في المائة في هذا الصدد في أنحاء البلاد على مدى السنوات الثلاث القادمة. كما يقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى برامج محو الأمية للنساء البالغات.

٣١ - ويدرس البرنامج حاليا إمكانية تنفيذ مشاريع تشمل اتخاذ إجراءات سريعة بالنسبة لأهالي الريف خاصة البدو، لأنهم أشد تضررا من غيرهم إذ لديهم أسوأ معدلات لسوء التغذية المزمن ويمكنهم أن يعانوا بسهولة من سوء التغذية الحاد كلما حدث جفاف. ويحاول البرنامج حاليا الحصول على دعم من الجهات المانحة المتخصصة الأخرى، الثنائية منها والتابعة للأمم المتحدة على حد سواء (منظمة الأغذية والزراعة/ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) بغية دعم الأنشطة المائية - الزراعية لهؤلاء السكان. وتمكن برنامج الأغذية العالمي على مدى عدة سنوات سابقة من المساعدة، إما بتقديم المعونة الغذائية المتعددة الأطراف بطريق مباشر في حالة الطوارئ المصاحبة للجفاف أو بطريق غير مباشر من خلال تشجيع المانحين الثنائيين على تقديم المعونة الغذائية على أساس طارئ إلى البدو الذين يعيشون أيضا في المقاطعات المتضررة بسبب الحرب.

٣٢ - وقامت اليونيسيف، في إطار برنامجها العادي، وبالتعاون مع فرنسا ووزارتي الصحة والتعليم، بإصلاح وتجهيز ٩٠ في المائة من المدارس والمراكز الصحية التي دمرت في جيبوتي أثناء النزاع الداخلي في ثلاث من مقاطعات البلد الخمس. وقدمت اليونيسيف المعدات إلى المدارس والمستوصفات التي تم إصلاحها، والدعم لتدريب المعلمين والاخصائيين الصحيين. وجرى تدريب ١٨٣ من الاخصائيين الصحيين على إدارة الطفولة المتكاملة وتدريب ٢٠٣ من القابلات التقليديات على أساليب الولادة الآمنة. كما قدمت اليونيسيف مجموعات من الأدوات الصحية الأساسية للأفرقة المتنقلة في مقاطعتي دخيل وعلي صبيح، وساعدت على إقامة غرفة تبريد مركزية جديدة لحفظ اللقاحات.

٣٣ - وعقب إجراء دراسة في عام ١٩٩٦، وضع مزيد من التركيز على تيسير عملية التعلم من بعد للفتيات والأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة، وكذلك على تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية ورابطات المجتمعات المحلية من أجل إنشاء مدارس مجتمعية منخفضة التكلفة وأشكال مختلفة من التعليم غير النظامي. وتوفر تلك المبادرة الدعم لتشييد وتجهيز مدرستين في المناطق القريبة من المدن التي يعيش فيها غالبية المشردين من جراء الحرب. كما قدمت الدعم لأنشطة محو أمية الإناث بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية، بغية تعزيز تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وبنفس هذه الروح، أنشأت الحكومة في إطار مكتب الرئيس الشعبة المعنية بتعزيز وتنمية شؤون المرأة. وركزت أنشطة

توفير المياه الصالحة للشرب على المقاطعات الريفية. وبمساعدة مساهمة مقدمة من حكومة إيطاليا، تم توفير ٥٠ خزانا (سعة كل منها ٠٠٠ ٢ لتر) وثلاث شاحنات بصهاريج لنقل المياه لثلاث مقاطعات (دخيل، أوبوك، تادجوراه) وذلك استجابة لنداء طارئ وجه أثناء حالة الجفاف الحاصلة في عام ١٩٩٦. وتم بمساعدة من الصندوق الكندي تشييد خط أنابيب لتوصيل المياه طوله كيلومتران ونصف أدى إلى تزويد ٠٠٠ ١٨ شخص من القاطنين في إحدى ضواحي العاصمة بالمياه الصالحة للشرب.

٣٤ - وتقوم منظمة الصحة العالمية، في إطار ولايتها، بتقديم المساعدة لجيبوتي في جهودها المبذولة في ميداني التعمير والإصلاح. والنهج الذي تدعو إليه المنظمة يتمثل في إشراك المجتمع المحلي في حل المشاكل الصحية المحلية. وتولي المنظمة الأولوية لبرنامج الاحتياجات الإنمائية الأساسية التي تقوم استراتيجيته على اعتماد المجتمعات المحلية على الذات. والبرنامج، الذي وفر له مبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ دولار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ قد بدأ تنفيذه بالفعل في مقاطعتي جيبوتي ودخيل، وسيبدأ تنفيذه في الشهور المقبلة في مقاطعة تادجوراه ثم سيوسع نطاقه فيما بعد ليشمل البلد كله. وتتوقع المنظمة أن يقوم شركاء آخرون، لا سيما وكالات الأمم المتحدة، بدعم المبادرة. وترى المنظمة أيضا أن توفير المياه والتصحاح يشكل شاغلا هاما ولذا تم توفير مبلغ ٥٠٠ ٣٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة لهذا المجال. وفيما يتعلق بمكافحة الأمراض، وهو مجال آخر من مجالات اهتمام المنظمة الذي يشمل عدة برامج صحية، فقد أولي اهتمام خاص لتعزيز قدرة البلد على الوقاية من الأوبئة ومواجهتها، وتم توفير مبلغ ٥٠٠ ٢٠٨ دولار لهذا المجال، بالإضافة إلى توفير مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لبرنامج الملاريا في عام ١٩٩٨ وحده. ومن المفهوم أن المنظمة، ستواصل، بالتعاون مع شركاء آخرين، تقديم المساعدة التقنية حيثما احتاج الأمر، لتدريب الموظفين الصحيين وتوفير العقاقير والمعدات الطبية، لا سيما في الجزء الشمالي من البلد الذي تضرر بشدة خلال الحرب التي دارت في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤.

٣٥ - ويعد مستوى الأحوال المعيشية في مخيمات اللاجئين من أدنى المستويات وليس ثمة احتمال للاضطلاع بأي أنشطة مدرة للدخل هناك. وتقع المخيمات الأربعة في مناطق نائية بالقرب من الحدود الإثيوبية والصومالية. ويتولى برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية، بينما تعنى رابطة أطباء آسيا بتوفير الأدوية وإسداء المشورة التغذوية، وتقدم اليونسكو المساعدة في تعليم نحو ٥٠٠ ١ من أطفال اللاجئين بمدارس المخيمات. وتقدم كنيسة جيبوتي البروتستانتية الإنجيلية مساعدة اجتماعية محدودة للاجئين الحضريين المقيمين في مدينة جيبوتي. وبالإضافة إلى ما تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل توفير الحماية للاجئين، فإنها تمول برنامج المساعدة وتكفل له الإشراف والرصد الشاملين.

٣٦ - وفي إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٦ على تطوير عملية أدت إلى إرساء إطار قانوني وأخلاقي، وقد شارك مختلف الشركاء الوطنيين وأطراف فاعلة عديدة أخرى معنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مشاركة حثيثة في هذه العملية. وقد استنفدت جميع الأموال المخصصة للتخفيف من الآثار الاجتماعية

والاقتصادية للإصابة بالإيدز، ويحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن تعبئة موارد إضافية لمواصلة الجهد المبذول لمكافحة الوباء.

سادسا - النتائج

٣٧ - بعد انقضاء سنة على عقد اجتماع المائدة المستديرة في أيار/ مايو ١٩٩٧، فإن الكثير من المبالغ التي تعهد بتقديمها بعض المانحين لم يتم تسلمها بعد.

٣٨ - والحكومة بحاجة إلى عقد اتفاق، بأسرع ما يمكن، مع صندوق النقد الدولي لتمكين البلد من تلقي المساعدات المالية التي تمس الحاجة إليها. ويحتاج برنامج المساعدة المقدمة من البنك الدولي إلى اكتساب زخم.

٣٩ - وتتصل المصاعب والمشاكل التي تواجهها جيبوتي أساسا وقبل كل شيء بالأزمة الاقتصادية والمالية الناجمة عن الصراع الأهلي وعن التغيير الحاصل في الحالتين الدولية ودون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تكرار حالات الطوارئ (الجفاف، الفيضانات، الأوبئة وغيرها)، والدمار الواسع النطاق الذي أصاب الثروة الحيوانية ومصادر المياه، والتحركات الواسعة النطاق للمشردين من السكان، إلى حدوث زيادة ضخمة في احتياجات جيبوتي من المساعدات المتعلقة بالطوارئ والمساعدة الإنسانية.

٤٠ - وفي المقاطعات الخمس التي يتألف منها البلد، يشكل الرعاة البدو غالبية سكان الريف، وهم يعيشون حياة غير مستقرة تعتمد على المراعي الضئيلة التي استهلكت بسبب الجفاف والإفراط في الرعي، وأدت هذه الحالة إلى خسارات ضخمة في عدد المواشي وإلى انخفاض إنتاج الحليب حتى كاد يكون معدوما. ويمتد تأثير الجفاف إلى سكان الحضر أيضا، فمدينة جيبوتي تعاني من نقص شديد في المياه، لا سيما في أشهر الصيف. وثمة ضرورة ملحة لإيجاد وسيلة للاستفادة المثلى من مياه الأمطار والكشف عن موارد مياه إضافية.

٤١ - وينبغي تعزيز عملية الإصلاح التي بدأت بالفعل، فلا تزال جيبوتي بحاجة إلى إعادة بناء معظم الهياكل الأساسية الريفية لتمكين السكان من العودة إلى مواطنهم الأصلية. كما ينبغي تعمير المدارس والطرق والمستشفيات ومرافق المياه والمستوصفات. وينبغي كذلك تنفيذ برامج ائتمانية صغيرة ومشاريع وبرامج ذات كثافة عمالية كبيرة لتشجيع السكان على العودة إلى قراهم، ويلزم أيضا تعزيز الأنشطة المدرة للدخل وذلك بإدخال الزراعات الصغيرة في الريف. وتفيد التقديرات أنه يلزم بصورة عاجلة توفير مبلغ ١٠٠ مليون دولار على الأقل للتخفيف من الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

٤٢ - ولا يزال بناء القدرات الإدارية الوطنية لدعم التنمية البشرية المستدامة يحتل أولوية حيوية. وثمة حاجة إلى تقديم المساعدة في مجالات شؤون الحكم، والإصلاح الإداري، وتسيير الاقتصاد. كما أنه من الأهمية بمكان دعم تدريب الموظفين الوطنيين حتى يساهموا في إعادة بناء الاقتصاد الضعيف المتدهور.

٤٣ - ولا بد لجيبوتي من إيجاد وسيلة ما لتمكين اللاجئين والمشردين القادمين من البلدان المجاورة من العودة إلى بلدانهم الأصلية. ويمكن أن يتحقق ذلك بفضل الدعم النشط الذي تقدمه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٤ - ويحتاج نظام التعليم إلى تعديل من أجل تلبية احتياجات جيبوتي ولتفادي تزايد عدد المنقطعين عن الدراسة. وفي نفس الوقت، فإن المسألة التي تحتاج إلى بحث جدي هي كيفية توفير الفرص لمن ليس لديه مؤهلات أو لمن لديه مؤهلات محدودة.

٤٥ - ولا يزال الأمين العام ملتزما التزاما شديدا بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٨/٤٨، و ٥٨/٥٠ واو، و ١٦٩/٥٢ كاف، ويطلب الأمين العام إلى المجتمع الدولي توفير الدعم المالي لتمكينه من تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات الملحة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية لعملية التعمير والتنمية في جيبوتي.

حاشية

(١) نشرته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مطبعة جامعة أوكسفورد، نيويورك، ١٩٩٧.